DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة: www.muthuruk.com

آليات الإقناع عند ابن ولّاد التميمي في كتابه الانتصار لسيبويه على المبرِّد (دراسة حجاجية في المسائل الصوتية و الصرفية)

باسم خيري خضير

جامعة المثنى/كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

سيماء فاضل مشكور

مديرية تربية محافظة المثنى

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2022/3/1

تاريخ التعديل : 2022/4/19

قبـول النشـر: 2022/4/25

متوفر على النت: 2022/7/19

الكلمات المفتاحية :

الحجاج، الاقناع، الصوت، الصرف، ابن ولاد، سيبويه

الملخص

يُعد الحجاج من أهم الأنشطة التواصلية التي يتخذها المتكلم؛ لتحقيق غايته المقصدية في إقناع متلقيه، ويتحقق ذلك بمجموعة من الآليات الإقناعية التي تهدف إلى التأثير في المتلقي واستمالته بوساطة الحجج والأدلة التي يقدمها المتكلم؛ بغية تفنيد الرأي المخالف وبناء آراء ومفاهيم تتفق مع الفكرة التي يتبناها، وتسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الآليات الحجاجية التي اتخذها ابن ولّاد التميمي في تفنيد آراء المبرّد، والانتصار لسيبويه في المسائل الصرفية و الصوتية التي وردت في كتاب الانتصار لسيبويه على المبرّد.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

الحجاج هو: "تقديم الحجج، والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة، وهو يتمثل في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب، وبعبارة أخرى، يتمثل الحجاج في إنجاز متواليات من الأقوال بعضها هو بمثابة الحجج اللغوية، وبعضها الآخر هو بمثابة النتائج التي تُستنتج منها"[1]. وقدَّم ابن ولّاد التميمي الحجج والأدلة التي تزيد من الطاقة الإقناعية في خطابه الموجه إلى المتلقي؛ بغية إقناعه بصحة مذهب سيبويه وتفنيد رأي المبرّد، واستعمل آليات واستراتيجيات مختلفة في تقديم تلك الأدلة والحجج، وقد اخترنا المسائل الصوتية و الصرفية من كتاب الانتصار وكشفنا عن تلك الآليات فيها. وجاء البحث مقسما على أربعة محاور: جاء المحور الأول كاشفا عن استعمال ابن ولّاد للأصول في حجاجه، و كشف المحور الثاني عن الآليات التي استعملها ابن ولّاد في نقض حجج المبرّد، و جاء المحور الثالث للكشف عن المغالطات الحجاجية التي لحظها ابن ولّاد في خطاب المبرّد، فيما جاء المحور الرابع للكشف عن الموجهات الحجاجية في خطاب ابن ولّاد التميمي.

المحورالأول: الحجاج بأصول النحو

والمقصود بأصول النحو هو " علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[2].

*الناشر الرئيسي : E-mail : basem.khairey96@mu.edu.iq

أ-السماع: وهو الدليل الأول من أدلة الأصول النحوية، والمصدر الأول الذي اعتمده النحويون لتثبيت قواعدهم النحوية والمقصود به: " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه و(واله)سلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر"[3]، ومثال استشهاد ابن ولّاد بالسماع هي قوله: "...لاحجة فيه على سيبويه، انما هي رواية عن العرب"[4]. ومن ذلك أيضا اعتراض المبرّد على سيبويه في عدم إجازته القول لصاحب البُر(برّار)[5].

فاعترض المبرّد بقوله: "وكل من رأينا ممن تُرضى عربيته يقول لصاحب البُر: برار، حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه الى حجة من شعر ولا غيره"[6].

ردَّ عليه ابن ولّاد بأن هذا لم يُسمع عن العرب في عصر الاحتجاج فقال: **"ما سمعت أحدا مردود القول فضلا عن متبع القول نسب بائع البر فيقول: برار، ولو سمعته في هذا الوقت لما كان سماعه حجة، على أن قولي أيضا لم نسمعه دعوى كادعاء الراد والمردود عليه، ولعله أن يكون قد سمعه من عوام أهل مصر من الأمصار لا يؤخذ بلغتهم، وهذا نوع من الكلام لا فائدة فيه أكثر من أن تتلقى من عالم موثوق بقوله، فيؤخذ ذلك منه ويقبل تقليدا، وقد حكى سيبويه في هذا الباب أنه لا يقال لصاحب الفاكهة: فكاه، وهذا مستعمل في أكثر الأمصار التي شاهدناها، وليس ذلك بحجة، وأحسب أن محمدا سمع برارا على نحو من هذا، ولم يتعمد المخالفة، إلا أنه احتج بلغة من لا يحتج بمثله"**[7]. فردّ ابن ولّاد اعتراض المبرّد بأنّ هذا لم يُسمع من كلام العرب الفصحاء، ولو سمعه سيبويه لأجازه وهو الأقرب لعصر الاحتجاج من زمن المبرّد، وبهذا يدحض ابن ولّاد اعتراض المبرّد بدليل من أدلة الصناعة النحوية وهو(السماع). فنلحظ أنَّ احتجاج ابن ولّاد بالسماع لم يكُن احتجاجا عاديا مثل الذي نقرأهُ في كتب النحو فهو يقيّد السماع بكونه (متبع القول)، وليس من عوام الأمصار الذين فسدت ألسنتهم، فسماعه مقيّد بقيود الشهرة، والفصاحة، والكثرة، والأخذ عن مَن يسمع منهم ابن ولّاد ومَن يوثق بعربيتهم، ومن ثم فقد حدد قيودا للسماع، واحتج بما يرافقه من مستلزمات السماع الحقيقي الذي يكون حجة حقيقية، لا حجة مّن أراد الردّ فحسب.

ب-القياس: قال أبو البركات الأنباري إنّ القياس هو: "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[8].

ومن صور احتجاج ابن ولّاد بالقياس حديثه :قال سيبويه: "وزعم يونس: أن ناسا يقولون: هويئر على مثال هويعر، فهؤلاء لم يحقروا هارا إنما حقروا هائرا، كما قالوا: رويجل كأنهم حقروا راجلا، كما قالوا أبينون كأنهم حقروا أبنى مثل أعم"[9].

اعترض المبرّد على ذلك بقوله: " وهذا غلط، لأن رجلا لم يكن أصله راجلا، ولا يتكلم براجل في معنى رجل ولا أنيسان في معنى إنسان، وهار أصله هائر وهو المستعمل إلا على التخفيف"[10].

ردّ ابن ولّاد كلام المبرّد محتجا بالقياس فقال: **" لم يمتنع سيبويه من تصغير هائر على هويئر، بل هذا قياسه إذا لم يحذف مكسرا ألا يحذف مصغرا، وتكون الهمزة ثابتة في الموضعين، ولكن القياس عنده إذا حذفها في هار أن يحذفها في التحقير أيضا، وكذلك ميت في لغة من خفف فحذف، القياس فيه عندهم أن يقولوا: ميت، فيدعون محذوفا في التحقير كما كان قبله"**[11]. فدحض ابن ولّاد حجة المبرّد موضحا القياس عند سيبويه؛ وذلك أنّ سيبويه قاس على أنّه إذا حذف الهمزة من (هار) فإنّه يحذفها في التصغير أيضا قياسا على (ميت). فيعود ابن ولّاد هنا ليذكر قياس سيبويه، مع مستلزمات القياس وكأنَّ ابن ولّاد هنا محيط بالفكر النحوي عند سيبويه مُلم بأقيسته وآرائه.

ج- **التعليل** : التعليل في النحو: "هو تفسير اقتراني بين علة الإعراب أو البناء على الخصوص وفق أصوله العامة"[12].

ومن صور احتجاج ابن ولّاد بالتعليل وذلك من مثل احتجاجه بكراهة اجتماع النونات لعلة الثقل حيث قال: **"إنهم كرهوا اجتماع النونين، كلام صحيح، من أجل أن تضعيف الحرف**

DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087

وتكرره ثقيل على اللسان ... وهذا اعتلال يستدل على صحته بما نجد من طباعنا من استثقال ما استثقلت العرب، وهذا النحو من العلل صحيح لا يدفع"[13] ، فنراه يربط علة الثقل باستثقال الطباع من السليقة العربية، ومن ثم فإنَّ هذا النوع من العلل لا يُدفع لأنّ منشأه سليقة العرب المعروفة.

ومن المسالك التعليلية الأخرى التي استعملها ابن ولّاد في خطابه الحجاجي:

1-الاحتجاج بالسبر والتقسيم: ومفاده "بأن يذكر جميع الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبرها فيبقى ما يصلح وينفي ما عداه"[14] ،والاستدلال بالتقسيم يكون على ضربين : أحدهما أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله ... والثاني أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصح قوله[15] .

ومن احتجاج ابن ولّاد بالضرب الثاني من السبر والتقسيم:

قول سيبويه: إذا أردت إدغام الهاء في الحاء قلبت الهاء حاء ثم أدغمت، وكذلك العين إذا أردت إدغامها في الهاء قلبتهما حاءين، ومما قلبت العرب تصديقا لهذا: محُم، يريدون معهم، قال الراجز[16]:

كأنَّها بعد كَلالِ الزَّاجِرِ... ومَسحِي مرُّعقابٍ كاسِرِ (بحر الرجز)

يريدون ومسحه[17].

قال محمد: وهذا خطأ، لا يجوز إدغامه، لأن السين ساكنة، وكيف تسكن الحاء بعدها فهذا من الخطأ الفاحش ، ولكنّ الإخفاء أحسن"[18].

فاستدلّ ابن ولّاد بالسبر والتقسيم وذلك بقوله:" **إنما جاز التقاء الساكنين في هذا البيت على ضعفه، لأنه لا يلزم الإدغام من وجهين: أحدهما أنه قد يكون موضع الهاء ما لا تدغم فيه الحاء، لان الهاء ليست من الكلمة وإنما هي كناية، فقد تضيف هذا الاسم إلى الكاف المضمرة والاسم الظاهر وقد لا تضيفها، فهذا وجه، والوجه الآخر إن هذا الإدغام إنما وقع استحسانا من قائله في لغته لا على أنه لازم في اللغات، واجتماع الساكنين ها هنا كاجتماعهما في الوقف إلا أنه وصل فتركه على حاله في الوقف، ومن ها هنا صار قبيحا"**[19].

فأجاب على المسألة من وجهين فأستدل على الجواز بالوجه الأول، وقبّح الوجه الثاني.

فنلحظ أنّ سبر ابن ولّاد وتقسيمه مبني على تقدير لحالة المتكلم، وظرفه الكلامي، وسياق القول

فربما أراد المتكلم الإدغام استحسانًا للغة قومه وليس جريا على اللغة المشهورة.

2-الاستدلال بالعكس: قال أبو البركات الأنباري: "ذهب الأكثرون إلى أنّه شرط في العلة، وذلك أن يُعدم الحكم عند عدمها، وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظاً وتقديراً"[20] .

ومن ذلك اعتراض المبرّد على قول سيبويه:" وتقول في الإضافة إلى شيةٌ: وشويٌّ، لم تسكن العين كما لم تسكن الميم، إذا قلت: دموي"[21] ، فعارضه المبرّد بقوله :" فإنهم يقولون: هي مثل يد وإن كان فعلا يدوي؛ لأن الدال قد جرت عندهم حرف الإعراب فكرهوها متحركة وإن كان أصله السكون لمجراها في الكلام، وليست شية كذلك، لأن الشين إنما تحركت بحركة الواو، وحذفت الواو، ولم يجز أن يبتدأ بالشين ساكنة، فلما رجعت الواو ردت الشين إلى السكون"[22] .

فعند المبرّد يكون النسب إلى (شِيَة) (وِشيٌّ) واختار في ذلك مذهب الأخفش وهو تسكين العين ولم يرتض أكثر النحويين مذهب الأخفش[23] .

فدحض ابن ولّاد ما ذهب إليه المبرّد عندما دحض علته في ذلك فقال :" **وأما قوله في شية: إنه إذا رد حركة الواو إليها أسكن الشين، فتحريك الشين أولى من تحريك الدال من يد، لأننا إنما حركنا في يد إذا قلنا: يدوي تعويضا من حركة الإعراب التي كانت في الدال، وحركة الإعراب ليست بلازمة على كل حال، إنما تدخل في الوصل وتحذف في الوقف، و (شية) حركتها**

DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087

حركة بناء لازمة للحرف، والتعويض من اللازم أولى، وليس كونها في الأصل للواو بمانع لأن يعوض منها، إذ لزمت الشين وجبت لها بعلة من العلل كما وجبت حركة الإعراب في حال من الأحوال، ولما لم يكن تركنا الإعراب في الوقف يوجب ترك التعويض في النسب إلى يد، لم يكن رد حركة الواو إليها من شية في النسب يوجب ترك التعويض"[24] .

فاستدلّ ابن ولّاد بحجة العكس فبيّن بأنَّ حركة الاعراب غير لازمة في (يد) ولكن التعويض لازم لها في النسب، أما شية فإنّ ردّ حركة الشين إليها لا يوجب ترك التعويض .

المحور الثاني: نقض الحجاج وقدح الاستدلال في خطاب ابن ولّاد التميمي

يعمد المحاجج إلى نقض الحجة التي يأتي بها مخالفه فيستعمل استراتيجيات مختلفة لذلك، ومن الاستراتيجيات التي استعملها ابن ولّاد:

1- **فساد الاعتبار** : قال الأنباري في كتابه الإغراب في جدل الإعراب في حديثه عن الاعتراض على الاستدلال بالقياس فذكر فساد الاعتبار : "بأنه الاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب، ومثاله: أن يستدل البصري على أن ترك صرف ما لا ينصرف لا يجوز في ضرورة الشعر؛ بأن الأصل في الاسم الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف، لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل، فوجب ألا يجوز قياسًا على مد المقصور، فإنه ممنوع، فيقول له المعترض عليه في استدلاله وتعليله أي: ممن يجوزون تركَ صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وهو -أي: القياس في مقابلة النص- لا يجوز وقد ورد النص عنهم ـ أي: عن العرب ـ في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة"[25] .

ومن ذلك قدْح ابن ولّاد بعلة فساد الاعتبار وذلك عند اعتراض المبرّد على قول سيبويه في تحقير الأسماء المبهمة بأنَّ الألف تلحق أواخرها[26] ، فاعترض المبرّد محتجاً بأنَّ الألف لا تلحق جميعها وإنَما تلحق بعضها ذاكراً رأي للأخفش بقوله :

" وكان الأخفش يقول في تصغير اللاتي: اللُّوَيْتا . وفي اللائي: اللُّوَيْئا ، وهو القياس"[27] .

فردَّ عليه ابن ولّاد بقوله :" **وأما ما حكاه الأخفش في إجازة تحقير اللاتي واللائي فليس هذا بنقض، لأن الأخفش إنما أجازه قياسا لا سماعا، وسيبويه يذكر أن العرب استغنت عنه باللتيات، ولم يسمع في كلامها تحقير هذين وقياسه سهل عليه وعلى من هو دونه**"[28] .

فقدح ابن ولّاد بفساد الاعتبار؛ لأن الأخفش أخذ بالقياس مقابل السماع عن العرب ، والنص الذي استشهد به سيبويه هو قول العرب :" **واستشهد سيبويه في استغنائهم ب (اللّتيّات) عن تصغير (اللّاتي) باستغنائهم بقولهم:(أتانا عشيّانا) عن تحقير العصر في قولهم:" أتانا عصرا "وهو العشيّ**"[29] وممن وافق سيبويه واحتج له بالسماع عن العرب العُكبري (ت616هـ) وأبو حيان الأندلسي (ت745هـ)[30] ، وقال السيوطي(ت911) في ذلك :" ومذهب سيبويه هو الصحيح لأنه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس لأن قياس هذه الأسماء ألا تصغر فمتى صغرت العرب منها شيئا وقفنا فيه مع مورد السماع ولا نتعداه"[31] .

2- **القول بالموجب** : ومفاده " أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبا للعلة مع استبقاء الخلاف، ومتى توجه كان المستدل منقطعا، فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعا"[32] .

وقد ضرب الأنباري مثالًا لذلك بقوله : "وذلك مثال أن يستدل البصري بجواز تقديم الحال على العامل في الحال إذا كان العامل فيها فعلًا متصرفًا وذو الحال اسما ظاهرًا نحو(راكبًا جاء زيدٌ) فيقول :جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال). فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه ، فإنَّ الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمرًا"[33]

ومثال القول بالموجب عند ابن ولّاد هو استدراكه على المبرّد باعتراضه على قول سيبويه بأنَّ بعض الأسماء تطلق على الواحد والجمع مثل حلفاء، فاعترض المبرّد على ذلك بأنّه سُمع عن

DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087

الأصمعي أنَّ واحد الطَرفاء طَرَفَة، وواحد الحَلَفاء حَلِفَة مكسور اللام[34].

فقدح ابن ولّاد بموجب كلام المبرّد عن الأصمعي ، مستدركًا على كلامه بعدم صحة تأويله بأنّ حلفاء جمع حلِفة مكسورة اللام فقال :" **أما ما حكاه عن الأصمعي من سماعه طرفة وحلفة فصحيح، وليس يحكي إلا ما سمع، وأما تأوله مكسر على حلفاء وطرفاء فغير صحيح، وهو في صناعة النحو ضعيف، والدليل على أن حلفاء وطرفاء ليس بجمع كسرت عليه طرفة وحلفة أنك تحقره على لفظه فتقول: حليفاء وطريفاء، ولا ترده إلى تحقير طرفة "وحلفة"، ثم تجمع بالألف والتاء كما تفعل ذلك بالجموع إذا كسر عليها الواحد نحو قولك في تحقير الواحد [من] درهم: دريهمات، و إنما حقرت درهما ثم جمعته، ولو جمع طرفة وحلفة على بابه لأجرى مجرى نظائره نحو: شجرة وشجر، وخرزة وخرز، فكان فيه طرفة وطرف وحلفة وحلف كما قالوا: قصبة وقصب**"[35].

فابن ولّاد سلَّم بما احتج به المبرّد عن الأصمعي بعموم ما قاله بأنّ واحد طرفاء طرفة، وواحد حلفاء حلفة ولكنّه اعترض في بعض صور ما احتج به المبرّد وهو كسر اللام في حلفة، مَستدلّا بضعفه في صناعة النحو كما بيّن لذلك بذكر نص قوله.

3- المطالبة بتصحيح العلة : من القوادح في العلة: المطالبة من المعترض للمستدل بتصحيح العلة، أي: بإقامة الدليل على صحة ثبوتها .

ويكون الجواب من المستدل أن يدل على ذلك بشيئين هما التأثير وشهادة الأصول ، **أما التأثير** فيعني وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها ، وأما شهادة الأصول كأن يقول المستدل: إنما بنيت كيف وأين ومتى؛ لتضمنها معنى الحرف، فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: إن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًّا"[36].

فمن ذلك اعتراض المبرّد على سيبويه بجوازه إدغام النون في الياء والواو بغنة ومن دون غنة ، فردّ عليه ابن ولّاد مستدلا على ذلك بالتأثير فقال :" **فأما النون فإنها وإن كانت مجهورة فليست مما يمنع الصوت، فلما ضارعت حروف اللين بالصوت التي تمتد به إلى الخياشيم جاز الإدغام**"[37].

فاستدل ابن ولّاد بجواز إدغام النون في الياء والواو لبقاء تأثير الصوت في الإدغام ، ومما يؤكد ذلك قول ابن عصفور في إدغام النون مع الواو والياء :" **وأمَّا مقاربتها للياء والواو؛ فلأنَّ في النون غُنَّة تُشبِه اللِّين في الياء والواو؛ لأنَّ الغُنَّة فضلُ صوت في الحرف كما أنَّ اللِّين كذلك. وهي من حروف الزيادة كما أنَّ الياء والواو كذلك**"[38].

4- وسم التناقض والتعارض : وهي استراتيجية حجاجية يستعملها المحاجج حين يرى أنّ هناك تناقضًا في قول المعترض ، ويقع المعترض في هذا التناقض حين "يتمسك بأي دليل يراه صالحا للاحتجاج دون أن يلائم بين هذا الدليل وآراءه السابقة"[39] ، ويستعمل المحاجج هذا التناقض كاستراتيجية حجاجية لإبطال حجة الخصم ، وإقناع المتلقي حجته .

ومن المواضع التي ناقض المبرّد حجاجه فيها هي اعتراضه على قول سيبويه :" وإذا حقرت مقعنسسا قلت: مقيعس، تحذف النون وإحدى السينين"[40] .

فاعترض المبرّد بقوله :" وهذا خطأ، وهو نقض قوله فيما عليه أصل التغيير عنده، وذلك أن الملحق عنده بمنزلة الأصلي، وعند جميع النحويين، وهو يعلم أن سين مقعنسس الزائدة ملحقة بميم محرنجم، ولذلك لم يدغم فيها الذي قبلها، وقد أوجب في تصغير محرنجم بحريجم، فحذف الميم إذا لم يكن بعدها إلا أصل، فكذلك يلزمه فيما كان بمنزلة الأصل أن يقول: قعيسس، وهو القياس اللازم"[41] .

فردّ عليه ابن ولّاد كاشفا التناقض في قول المبرّد ، فما ذهب إليه في هذه المسألة يناقض ما ذهب إليه في مسألة أخرى.

فقال في (عثول) : إنّ حذف الواو الملحقة أولى من حذف اللام المكررة لأنّ حذف الزائد أولى، فاختلف هنا قول المبرّد.

DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087

وقال في (مقدم) : حذف الدال المكررة عن الأصل أولى من حذف الميم؛ لأنّ العرب قالت مقادم فأثبتت الميم وحذفت الدال ورأت أن إبقاء الميم أولى من إبقاء ما كان مكررا عن الأصل، لأن المكرر عن الأصل كالحشو، والميم زيدت في الأول لمعنى، فكان إبقاء ما زيد لمعنى أولى من إبقاء ما كان حشوا في الكلمة.

وقال في (مقعنسس) : إنّ الميم أولى بالحذف من السين لأن السين عنده ملحقة[42].

ففي (عثول) يجعل حذف الملحق أولى ، وفي (مقدم) يجعل حذف الزائد أولى من حذف المكرر ، وفي (مقعنسس) ، لا يحذف السين لأنها ملحقة .

فبعد أن بيّن ابن ولّاد مواضع التناقض في كلام المبرّد ردّ عليه بأسلوب الاستفهام الاستنكاري قائلا :" فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقي المكرر فقد صار المكرر أولى وصارت الميم أولى من المكرر عنده وكذلك هي عند العرب، فكيف جاز أن يحذف الميم من مقعنسس ويبقي السين، وهو يحذف المكرر للميم ويحذف الملحق للمكرر؟ وهذا كلام متناقض بعيد من الصواب والذي عليه كلام العرب مما لا يختلف أن الميم أولى من الملحق لأن فيها معنى ..."[43].

فبدأ حجاجه بلفظة (يزعم) ولا يخفى ما لهذا اللفظ من طاقة حجاجية استغلها ابن ولّاد في توجيه حجاجه بقصد تنبيه المتلقي إلى التناقض في كلام المبرّد ،فكشف للمتلقي كيف ذهب أولا إلى حذف الملحق وإبقاء المكرر ، وفي (مقعنسس) يُبقي الملحق ، وهذا تناقض كشف عنه ابن ولّاد في مسألتين اعترض فيهما المبرّد على سيبويه.

5- استراتيجية التجهيل : وهي نوع من الاستراتيجيات يلجأ إليها المحاجج حين يرى أنّ المعارض قد اخطأ في تفسيره للمسألة ، أو أنّه قد أخطأ بنقله وأحيانا يكون هذا بقصد أو من دون قصد ف " يرد الحجج والاستدلالات – لاسيما النقول والاستشهادات – ويسمها بالضعف والشذوذ ، أو بفساد الاستدلال بها لخروجها عن موضع الخلاف ،أو بالشك في نسبتها إلى قائلها ، أو كون المنقول ذاته يقبل تأويلا مغايرا ، وذلك بهدف واحد هو إقصاء رؤية المستدل من الطرح"[44]

رده لكلام المبرّد ووصفه له **بالشذوذ** قوله :" وأما قوله: فاعِل فهو فَعِيل، نحو عادل فهو عديل، وجالس فهو جليس، فليس هذا بالاسم الجاري على فاعل، وإنما جاء في حروف محفوظة، وليس ذلك بأعرف من فَعِل فهو فاعِل نحو: فرِه العبد فهو فارِه، ونضر النبت فهو ناضر، **فهذه شواذ كلها، وليس يعمل على الشاذ،** على أن قد قلنا: إن فَعِيلا وفَعِلا لو لم يكونا جاريين على الفعل لكانت المبالغة فيهما موجبة لتعديهما"[45].

المحور الثالث: "المغالطات الحجاجية وآليات التفنيد في خطاب ابن ولّاد التميمي"

لا يخلو كلام الإنسان في بعض الأحيان من أغلاط تندرج في بعض كلامه، وقد تكون هذه الأغلاط غير مقصودة فكلام البشر لا يخلو من الخطأ، إما كونه غير متأكد من معلومة أوردها في بعض حديثه، أو يكون فهمه للمعلومة خطأ. ويعتبر هذا النوع من الأغلاط غلطا عاديا ليس هو ما نبحثه في هذا المجال، ولكن هناك أغلاطًا يتعمدها المتكلم لتحقيق غاية إقناعية ، وتكون هذه الأغلاط متنوعة والتعبير الصحيح لها هو (مغالطات) لأنّ المتكلم يتعمدها في كلامه . فلمّا كانت الغاية الأساسية للحجاج هي حمل المتلقي على الإقناع ، فإنّ المحاجج يحاول أن يسلك مختلف السُبل لحمل المتلقي على الإقناع ، وقد يعمد في بعض حجاجه إلى استعمال أساليب مغالطية لا تخلو من تمويه للمتلقي يحاول من خلالها إقناع المتلقي بفكرته ، وهو ما يطلق عليه بـ (السفسطة)* ومن أهم المغالطات التي نلحظها في ردود ابن ولاد التميمي:

1-سفسطة تجريح الشخص: وهي من أشهر السفسطات ، وتكون هذه السفسطة بوجهين اثنين إما برفض الفكرة المعروضة بدعوى اتصاف عارض هذه الفكرة ببعض الخصال غير المناسبة ، أو بدعوى خضوعه لظرف خاص يتحكم فيه ويضطره إلى الدفاع عن هذه الفكرة ، بحيث يعمد المحاور في البداية إلى

DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087

الهجوم على هذا الشخص وإبراز عيب من عيوبه الخلقية أو الفكرية[46].

وقد مارس المبرّد هذا النوع من السفسطة على سيبويه ، ولكن لا نعلم هل هو بقصد أو من دون قصد ، فهذا أمر غير محسوم ، ولكن ما يهمنا هو طريقة نقد المبرّد لسيبويه فمثال ذلك قول سيبويه : " لو سميت رجلا بالباء من اضرب لقلت: إب كما ترى، ولا يختل هذا كما ترى أن يكون في وصله على حرف، وشبهه بـ (اب) إذا خففت همزته"[47] .

فاعترض المبرّد على قول سيبويه ، ونسب إليه الخطأ الفاحش فيما ذهب إليه ، ولاشك في نسبة هذا القول إلى سيبويه هو تشكيك في قدرته الفكرية فقال :" وهذا من الخطأ الفاحش، لأن ألف الوصل لا تلحق حرفا متحركا، لأنها إنما تدخل لسكون ما بعدها، وهذا نقض قوله وأقوال جميع النحويين"[48] .

فكانت المغالطة هنا هي في تجريح سيبويه بنسبة الخطأ الفاحش إليه والتشكيك في سلامة مذهبه النحوي ، ولسنا هنا نغالي في وصف الأحكام القيمية التي يطلقها النحاة هنا وهناك من قبيل الحسن والقبيح، والجائز والضعيف والقوي وغيرها، ولكن تأكيد الحكم القيمي (الغلط) ووسمه بصفة الفاحش دلالة على إرادة التجريح، أو على الأقل الإيغال في التخطئة، ولكنّ ابن ولّاد تصدّى للمبرّد وكشف وجه المغالطة في اعتراضه على سيبويه فقال :" **أما قوله: إن هذا من الخطأ الفاحش، لأن ألف الوصل لا تلحق حرفا متحركا، فتوهم منه، لأن سيبويه إنما يلحق الألف هذه الباء في الوقف لا في الوصل، وهي في الوقف ساكنة، فلم يلحقها حرفا متحركا، فإذا وصل الباء بما أسقط الألف...**"[49] . فأوضح وجه المغالطة بأنّ هذا توهم من المبرّد وليس هذا ما ذهب إليه سيبويه "وأما حكايته عنه أنه قال: لو سميت بالباء من اضرب لقلت: اب كما ترى، فليس ذلك في الكتاب على ما حكاه ولا هو النسخة التي رواها فضلا عما سواها..."[50] . فبيّن ابن ولّاد وجه المغالطة في قول المبرّد عندما قام بتجريح سيبويه ونسبة الخطأ إليه في كلام لم يقله سيبويه ، وإنّما غيّر المبرّد في نص كلام سيبويه ونص كلام سيبويه في الكتاب هو "ولو سميت رجلا بأب قلت: هذا إب، وتقديره في الوصل: هذا آب كما ترى، تريد الباء وألف الوصل من قولك: اضرب"[51] . فقد غيّر المبرّد في نص كلام سيبويه ثمّ نسب الخطأ الفاحش إليه.

2- مغالطة الدور أو المصادرة على المطلوب : ومفادها بأن " يتم في المقدمات إدراج النتيجة التي يلزم إقامة الدليل على صدقها ، وذلك حتى يتوهم المخاطب أنّ هذه النتيجة من المقدمات المسلمة"[52] .

فمن ذلك اعتراض المبرّد على قول سيبويه: "فإذا صغرت بروكاء قلت: بريكاء، لأن هذه الألف بمنزلة الهاء، يعني همزة التأنيث"[53] .

فاعترض المبرّد بقوله: "وقوله هذا غلط بيّن، يلزمه أن يقول: بريكا، كما كان قائلا لو حقر بروكة: بريكة، واحتجاجه بألف مبارك ليس حجة؛ لأن كاف مبارك من الكلمة، فلذلك حذف الألف، لأنه لا يصغر خمسة أحرف"[54] .

ووجه المغالطة في احتجاج المبرّد أنّه قد أدرج النتيجة في مقدمة حجاجه مفادها إيهام المتلقي بأنّ سيبويه قد جعل تحقير بروكاء كبروكة فيقول: بريكاء كما يقول: بُريكة، وأنّه قد احتج بما هو ليس بحجة .

فردَّ عليه ابن ولّاد بقوله: **"إمّا إلزامه أن يجعل بروكاء في التحقير كبروكة فيثقل ويقول: بريكاء كما يقول: بريكة فليس بصحيح، لأنه وإن جعل الألف الممدودة للتأنيث بمنزلة الهاء في حال فليست في منزلتها في كل حال، ألا ترى أنه قد فرق بينهما في غير موضع وفي هذا الموضع بعينه فقال: إن الهمزة بمنزلة ما من الكلمة وليست كالهاء، لأن الهاء كاسم ضم إلى اسم، تقول: ضارب ثم تقول: ضاربة، فتدخل التأنيث بعد أن تتكلم بالاسم مذكرا، وليست الألف في حمراء كذلك، إنما هي مبنية مع الاسم وليست داخلة عليه بعد بنائه واستعماله خاليا منها، فجعلها بمنزلة كاف مبارك لهذه العلة، فهي كهاء التأنيث، لأنها للتأنيث كالهاء، ومتحركة كالهاء فتثبت في الاسم الخماسي**

DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087

مصغرا كما تثبت فيه الهاء لمشابهتها إياها في هذا المعنى، ولذلك زعم أنهم أجروها مجرى الهاء. يريد أنها تثبت في الخماسي كما تثبت الهاء في التحقير، وإنما فارقتها في أنها مبنية مع الاسم لا تفارقه، فشابهت بذلك كاف مبارك وراء عذافر، فحذف معها الزائد الثالث الذي في موضع ألف مبارك، كما حذفت ألف مبارك، وخالفت الهاء في هذا الموضع وأجروها مجرى الهاء في الموضع الذي أشبهتها، فأعطوها حقها في الموضعين"[55]

فدحض ابن ولّاد كلام المبرّد ورد مغالطته بأنّ سيبويه قد فرّق بين بروكاء وبروكة في غير هذا الموضع فقال: إنّ الهمزة ليست كالهاء:" وليست الهاء كالألف في التأنيث؛ لأن منزلة الهاء منزلة اسم ضم إلى اسم ومنزلة الألف منزلة حرف صيغ من الاسم، كبعض حروفه"[56] .وبذلك ردّ ابن ولّاد حجة المبرّد وبيّن المغالطة في تخطئته لسيبويه، وأوضح وجه الصواب فيما ذهب إليه سيبويه مفندًا رأي المبرّد في ذلك.

3- مغالطة المآل : وهي من المغالطات التي تقوم "على التماس صدق الفكرة أو كذبها من مجرد النظر في النتائج المترتبة عليها ، فإن كانت هذه النتائج إيجابية تم قبول الفكرة ، وإن كانت سلبية تم رفضها واعتبارها كاذبة " [57]. وللكشف عن هذه المغالطة يجب فهم كلام المعترض وتحليله تحليلا دقيقا للكشف عن النتائج المترتبة لاستدلاله، ولابُد من التدقيق والتمعن في فكرته للحصول على استنتاجات صادقة.

ومن ذلك استدراك المبرّد على سيبويه في تحقيره لـ (عَطَوَّد) على (عُطَيِّدٌ) ، فحذف الواو الأولى[58] . فاعترض المبرّد بقوله: "ولا ينبغي ذلك، ولكن نثبت الأولى لأنها ملحقة، ونثبت الثانية لأنها كذلك. وهي رابعة، والملحق بمنزلة الأصلي، فينبغي له أن يحذف واو مسرول لأنه ملحق بمدحرج كما فعل في عطود، ولكن القول فيها: مسيرل وعطيد، لأن الواوين يلزمهما السكون فيصير بمنزلة بهلول وجرموق"[59] .

فذهب المبرّد إلى أنّه عند تصغير (عَطَوَّد) تثبت الواو الأولى والثانية ، ويحتج على حذف سيبويه للواو الأولى بعدم حذف الواو من مسرول ، فسيبويه يصغر (مسرول) على (مسيريل) فاحتج المبرّد بأنه كان على سيبويه أن يحذف الواو من (مسرول) فتصغر على (مسيرل) كما يحذفها من (عَطَوِّد)فيصغرها عل (عُطَيِّد) .

فوجه المغالطة هنا أنّ المبرّد ذهب إلى عدم حذف الواو الأولى والثانية من (عطود) ، والنتيجة ستكون صحيحة اعتمادا على عدم حذف سيبويه الواو من (مسرول) . فإذا كان سيبويه لا يحذف الواو من (مسرول) ، فإنّ عدم حذفها من (عطوّد) نتيجة صحيحة عند المبرّد.

وهنا قام ابن ولّاد بالكشف عن النتائج المترتبة على استدراك المبرّد ، وبيّن إنّ هذا الاعتراض للمبرّد سيؤدي إلى نتائج خاطئة :

يلزمه على هذا القول ألا يحذف التاء من مختار؛ لأن بعدها ألفا وهي رابعة، وإذا صغر على هذا اللفظ جاء على أمثلة التصغير، فيجب أن يقال فيه: مختير كما قال: عطيد"[60] . وهذا يؤدي إلى نتائج خاطئة فتصغير (مختار)هو (مخيير) بحذف التاء[61] .

4- السفسطات الجماهيرية : ويعمد فيها المعارض إلى الاستدلال بالأكثرية أو" بالرأي العام أو المشهور فيتعلق الأمر بقضايا الرأي العام وبمعتقدات واسعة الانتشار ، وتكون ضاغطة في الخلفية الاعتقادية . وقد تكون الجماعة التي يستند إليها الشخص لتمرير موقفه سياسية أو عرقية أو دينية، فيخاطبك قائلا بأنه يتبنى أو يؤمن بنفس ما تؤمن به الطائفة التي ينتمي إليها"[62]

فمن ذلك اعتراض المبرّد على قول سيبويه:" لا يحقر تحقير الثلاثاء والأربعاء لأنهما وما أشبههما أعلام، وإنما يحقر من أسماء الزمان ما كان نكرة"[63] .

فكان ردُّ المبرّد "وهذا خطأ فاحش؛ لأنه إذا جاز تحقير يوم وليلة؛ لأن ذلك بمنزلة رجل وامرأة، فكذلك يلزمه أن يكون السبت والأحد كزيد وعمرو، ولا اختلاف بين النحويين في إجازة تحقير اسم المكان معرفة كان أو نكرة"[64] . فقد استعان المبرّد باجتماع

DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087

النحويين على إجازة تحقير اسم المكان معرفة أو نكرة لإثبات رأيه.

فالمغالطة هنا هي احتجاج المبرّد بإجماع النحويين على تحقير اسم المكان ، وقد دحض ابن ولّاد هذه المغالطة بقوله : " **أما ادعاؤه الإجماع في مسألة خالف فيها سيبويه فمخالفته تبطل الإجماع الذي ذكره لو كان كل من سواه يوافق محمدا فكيف والأمر على خلاف ما ذكر؟**"[65] .فهنا يذكر ابن ولّاد بعدم اجتماع النحويين على ذلك، وهو خلاف ما قاله المبرّد من الإجماع.

فانكر ابن ولّاد إجماع النحويين على هذا، ويرد عليه بأسلوب الاستفهام الاستنكاري، وإنما ذهب إلى جواز تحقير أيام الأسبوع الجرمي والمازني والكوفيون، ولم يجز الرضي وابن يعيش ذلك، واختار ابن كيسان مذهب سيبويه [66] .

ولم يجتمع النحويون على جواز تصغير أسماء المكان معرفة كانت أو نكرة ، ولا تصغير أيام الأسبوع ولا الشهور[67] .وهذا يخالف ما ذهب إليه المبرّد من إجماع النحويين على ذلك، فالإجماع من الأصول المعتبرة عند النحويين، وقد أراد المبرّد بإيهام المتلقي باجتماع النحويين؛ ليّلزم سيبويه الحجة بمخالفته لإجماع النحويين، وهو بذلك يمارس السفسطة الجماهيرية بادعائه الإجماع في مسألة لم يتم الإجماع عليها.

5- السفسطة بوساطة اللغة: ويعمد المغالط في هذا النوع من السفسطة إلى التغيير في كلام خصمه، بوساطة حذف بعض الألفاظ، أو التغيير في النص، أو حذف بعض الكلمات في النص، فـ "يعمد إلى استخدام التعقيد اللفظي، أو التباس التركيب مثل الحذف والإضافة والتقديم والتأخير والتخصيص، وغيرها من السبل التي يمكن أن تخل بالمعنى"[68] . وقد اعتمد المبرّد كثيرًا على هذا النوع من السفسطات؛ ليخرج بنتيجة مفادها تغليط سيبويه فمن ذلك:

ومن قوله تحقير (إبراهيم وإسماعيل): ذكر المبرّد أنّ سيبويه قال في تحقير (إبراهيم وإسماعيل) أنّ الألف زائدة، وقد اعترض المبرّد بأنّ هذا نقض لقول سيبويه بأنّ الألف لا تلحق بنات الأربعة[69] .

فكشف ابن ولّاد بأنّ سيبويه لم يذهب إلى أنّ الألف زائدة فقال:" قال أحمد: أما قوله: يذهب إلى أن الألف زائدة، وأنه قد ناقض، لأنه يزعم أن الألف لا تلحق بنات الأربعة زائدة، **فهو ادعاء على ضميره، لأنه ليس ذلك في نص قوله**"[70] .

ونص قول سيبويه في كتابه هو "وإن حقرت إبراهيم وإسماعيل قلت: بُريهم وسُميعيل، تحذف الألف، فإذ حذفتها صار ما بقي يجيء على مثال فعيعيل"[71] .

ومن ذلك قوله في قول العرب (ثلاثة كلاب): زعم المبرّد أنّ سيبويه قال: وسألت الخليل عن قولهم: ثلاثة كلاب فقال: يجوز في الشعر على غير وجه ثلاثة أكلب، ولكن على قوله: ثلاثة من الكلاب، واعترض المبرّد على ذلك بأنّ العرب تقول في قرء المرأة: أقراء وادّعى أنّ هذا نقضٌ لقوله إنّما يجوز في الشعر [72] .

فكشف ابن ولّاد بأنّ المبرّد قام بحذف جزء من نص سيبويه فقال: **نص سيبويه عن الخليل غيرُ ما حكاه**، وذلك أنّه قال: "وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال: يجوز في الشعر، شبهوه بثلاثة قرود ونحوها، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب، ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب"[73] ، وبيّن ابن ولّاد بأنّ في كلام سيبويه وجهان الأول منهما يجوز في الشعر ، والثاني على معنى الإضافة إلى الجنس فيجوز في الكلام وفي الشعر[74] .

ومن زعم المبرّد على سيبويه: "زعم المبرّد أنّ سيبويه قال: ويكون على مُفْعَل في الأسماء نحو: مُصْحَفٍ، ومُخْدَعٍ، ومُوسى، ولم يكثر هذا في كلامهم، ولا نعلمه صفة، فيرد المبرّد على هذا الكلام فيقول: وهذا المثال من أكثر ما جاءت عليه الصفات لما تصرف من الفعل نحو: مُكْرَمٍ، ومُخْرَجٍ، ومُعْطًى، وكل ما كان مفعولا من أفعل، وأحسب هذا في الكتاب غلطا عليه، بل لا أشك في ذلك إن شاء الله"[75] .

وقد أوضح ابن ولّاد بأنّ قول سيبويه في كتابه على غير ما حكى المبرّد، وليس هناك غلطٌ في الكتاب مثل ما حكى المبرّد فقال : **وقد**

DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087

نظرنا في عدة نسخ فوجدنا الكلام صحيحا مستقيما على غير ما حكى، وليس هو عندنا ممن يتعمد الكذب، ولكنه موضع ظننا أنه تجاوزه نظره، لأن هذا الكلام الذي ذكره يتلوه بسطر في مثال مخالف ذلك المثال بحركة، وذلك أنه قال: "ويجوز أن يكون الاسم على مُفعَل نحو: مُصْحَفٍ، ومُخْدَعٍ، وموسى، ولم يكثر هذا في كلامهم اسما، وهو في الوصف كثير، والصفة قولهم: مُكْرَمٌ، ومُدْخَلٌ، ومُعْطًى، ويكون على مُفْعُلٍ نحو: مُنْخُلٍ، ومُسْعُطٍ، ومُدْقٍ، ومُنْصُلٍ، ولا نعلمه صفة"[76].

فهذا الذي عنى سيبويه أنه لا يعلمه صفة، وهو مفعل بضم العين، فأما مفعل بفتح العين فقد ذكر في الكتاب أنه كثير في الصفة، وهذا ضد ما حكاه عن نص الكتاب[77].

وزعم المبرّد أنّ سيبويه قال: أنه إذا بنى فعلان من حييت قال: حيان، فأسكن الواو التي انقلبت من الياء حيث بنيت لأن حده حيوان ، ثم اعترض على ذلك فقال : هذا خطأ، لأن الواو والياء إنما يشبهان المتقاربات إذا سكنت الأولى منها نحو سيد وما كان مثله نحو: لية، فأما طويل وسويق فلا تجعل الواو والياء فيه بمنزلة المتقاربات .

وقد ردَّ ابن ولّاد بأنّ هذا الكلام ليس في نص سيبويه فقال: أما قوله فيما قاله من كلامه وجعله حكاية عنه، وأنه أسكن الواو التي انقلبت من **الياء فقول غير محصل ولا مفهوم، لأنه ليست هاهنا واو أسكنت ولا ياء انقلبت، فأما أن يكون هذا وهما منه، أو خطا في النقل عنه- أعني عن محمد بن يزيد- لأن هذا الذي ذكره عن سيبويه من إسكان الواو و انقلابها ياء ليس في كتابه، ولا في المسألة ما يوجبه**[78] .

المحور الرابع: (الموجهات الحجاجية)

يعمد المتكلم في عمليته الإقناعية إلى توجيه المخاطب الوجهة التي يريدها وذلك بتضمين كلامه العديد من الألفاظ الحجاجية التي تزيد من قوته الإقناعية في حمل المتلقي على الإذعان والاقتناع بفكرته، و "اختيار المتكلم لبعض الألفاظ الحاملة لبعد توجيهي، وحرصه على تضمينها لخطابه لا ينبغي التعامل معه باعتباره ترفا أو شيئا زائدا على أصل الجملة، وإنما ينبغي التعامل معه بوصفه جزءا لا يتجزأ من العملية الحجاجية ، وذلك لأنّ اختيار كلمة معينة لا يخلو من طاقة حجاجية"[79] .

والفعل التوجيهي هو أحد الأفعال اللغوية التي صاغها (سيرل) ويقصد بالفعل التوجيهي "كل المحاولات الخطابية التي يقوم بها المرسِل بدرجات مختلفة؛ للتأثير في المُرسل إليه؛ ليقوم بعمل معين في المستقبل"[80] .

ولمّا كانت اللغة تحمل طابعا حجاجيا ، وإننا نتكلم عادة بقصد التأثير فمن الطبيعي أن يُضمن المتكلم خطابه الحجاجي بعض الألفاظ التوجيهية ذات الطبيعة الحجاجية ليحقق غايته في توجيه المتلقي الوجهة التي ينشدها ،فاللغة " تعمل على أنّها تعبير عن سلوك المرسل، وتأثيره في توجهات المرسل إليه وسلوكه"[81] .

1- الموجه اليقيني (علم) : وهو من أفعال اليقين ويُعد من الموجهات التي تحمل طاقة حجاجية عالية توجه المخاطب الوجهة التي ينشدها المتكلم .

ومن المواضع التي وظّف فيها ابن ولّاد هذا الموجه اعتراض المبرّد على قول سيبويه بأنّ الالف تلحق أواخر الأسماء المبهمة، فاعترض المبرّد بأنّها تلحق أواخر بعضها وقبل أواخر بعضها فردّه ابن ولّاد بقوله:

" إنه ليس الأمر كما حكاه عنه البتة، وذلك أن سيبويه إنما جعل الكلام عاما في أوائل هذه الأسماء المبهمة لا في أواخرها، فزعم أن أوائلها لا تغير، ثم ذكر الأسماء التي تلحق أواخرها الألف خاصة لا عامة، ثم ذكر أولاء الممدودة مفردة بعد ذلك منها، وإذا كان هذا هكذا فليس يلزمه ما ذكر، وإذ قرئ نص كلامه من الباب علم أن الأمر على خلاف ما ذكر، وأنها حكاية ظن"[82].

فنفى ابن ولّاد ان يكون قصد سيبويه هو ما ذكره المبرّد وطالب بالرجوع الى كتابه ليُفهم القصد منه، ثمّ استعمل الموجه اليقيني (علم) ليوجه المخاطب إلى حقيقة ما قاله سيبويه ، وبالمقابل يُنبه المخاط بيأنّ ماذكره المبرّد ليس إلا اتباع الظن .

DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087

2 – **الموجه الشكّي (زعم)** : الزَّعْمُ: حكاية قول يكون مظنّة للكذب، ولهذا جاء في القرآن في كلّ موضع ذُمّ القائلون به"[83].

:" قد زعم محمد في مسألة ذكرها [هو] بعد هذه المسألة ما ينقض ما ذكره ها هنا، وغلط في المسألتين جميعا، وذلك أنه زعم في عثول أن حذف الواو الملحقة أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل..."[84] .فاستعمل ابن ولّاد هذا الموجه لينبه المخاطب من البداية على خطأ المبرّد ، فذكر عدة ألفاظ تزيد من القوة التشكيكية في كلامه (زعم + ينقض + غلط) فاستعمال هذه الالفاظ في موضع واحد من شأنها أن تحمل المخاطب على التشكيك في كلام المبرّد وبالمقابل تزيد الطاقة الحجاجية لقول ابن ولّاد في دفاعه عن سيبويه ، فهذا الموجه قد عمل في الوقت نفسه بصورة مزدوجة تمثلت في النفي والاثبات ، وذلك بنفي كلام المبرّد ، وإثبات كلام ابن ولّاد.

3- الموجه التقويمي (لفظة غلط) : وقد استعمل ابن ولّاد هذا اللفظ في رده على المبرّد ،كما استعمله المبرّد في رده على سيبويه ، ويمتلك هذا الموجه طاقة حجاجية عالية لأنه يؤكد حطأ الخصم ، لاسيما اذا ابتدأ المحاجج كلامه به فمن ذلك قول ابن ولّاد عند استشهاد المبرّد بقول الجرمي :" **قول أبي عمر: إن ظروفا جمع ظريف على غير الباب غلط، و إنما هو على غيرالواحد، وبين اللفظين فرقان، وذلك لأن الذي يجمع على غير الباب مثل قولك: زند وأزناد**"[85] ، فبعد وصفه لقول الجرمي بـ(الغلط) بدأ بشرح العلة في ذلك ، وهو بهذا وجه ذهن المتلقي نحو الاستماع لدفاعه ، والتبرير للعلة.

4 – **الموجه التقويمي (لفظة ضعيف)** : "الضعف (بالفتح) : ضد القوة في العقل والرأي"[86] ، فهو حين ينسب ضعف الرأي للخصم فإنّ هذا لابد أن يقلل من القيمة الحجاجية لما أتى به ، وبالمقابل تزيد القيمة الحجاجية لخطاب المتكلم وهذا بدوره يوجه مسار الحجاج لصالحه ، فمن ذلك قول ابن ولّاد عندما استشهد المبرّد بقول الاصمعي :" **أما ما حكاه عن الأصمعي من سماعه طرفة وحلفة فصحيح، وليس يحكي إلا ما سمع، وأما تأوله مكسر على حلفاء وطرفاء فغير صحيح، وهو في صناعة النحو ضعيف**"[87] ، فهو وإن لم ينكر قول الاصمعي ، لكنه ينكر تأويل المبرّد ويوصف رأيه بالضعيف ، والرأي نفسه في صناعة النحو ضعيف ، فهو بذلك قد أضعف حجة المبرّد وقوّى من حجة سيبويه .

اهم نتائج البحث

خرج البحث إلى نتائج مهمة، منها:

1. إن كتاب الانتصار لسيبويه على المبرد من أهم المتون النحوية التي حملت طابعا حجاجيا، ولا سيما أن قصد المؤلف الانتصار لآراء سيبويه على المبرد فيما غلطه.
2. استعمل ابن ولاد أصول النحو من سماع وقياس وتعليل في رده على المبرد، في بنية خطابية نحوية، مقصود فيه إقناع المتلقين.
3. استعمل ابن ولاد كثيرا من المسالك المنطقية سعيا منه نحو نقض حجج المبرد كفساد الاعتبار ووسم التناقض والتعارض وغيرها من المسالك.
4. كان حضور المغالطات الحجاجية عاليا جدا في ردود المبرد على سيبويه، وقد كشف البحث ابن ولاد تلك المغالطات، كمغالطة التجريح والمآل والمغالطات الجماهيرية وغيرها.
5. استعمل ابن ولاد كثيرا من الموجهات الحجاجية، بوصفها حاملات لفظية، وجهت حجاجه نحو إقناع المتلقين بفكرته كالموجه اليقيني (علم) والموجه الشكي(زعم) وغيرها.

الهوامش:

(1) اللغة والحجاج ، أبو بكر العزاوي : 16.

(2) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي: 25.

(3) نفسه: 67.

(4) الانتصار: 54.

(5) ينظر: الكتاب: 382/3، الانتصار: 213

(6) الانتصار: 214

(7) نفسه الصفحة نفسها.

DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087

(8) لمع الأدلة: أبو البركات الأنباري: 93.

(9) الكتاب: 3/ 456.

(10) الانتصار: 226.

(11) الانتصار: 226- 227.

(12) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس سعيد الملخ: 29.

(13) الكتاب: 519/3 ، الانتصار: 234.

الاقتراح : 283. (14)

لمع الأدلة للأنباري: 127-128.(15)

(16) هو من الأبيات مجهولة القائل في كتاب سيبويه فلم يُنسب لأحد في الكتاب: 450/4 ،وكذلك في شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 419/5 ، ولم يُنسب في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: 741/6 ، وكذلك في لسان العرب: 37/14 ، وتاج العروس: 2/ 107 <

(17) ينظر: الكتاب: 4/ 450.

الانتصار : 268. (18)

الانتصار: 269. (19)

لمع الأدلة: 115. (20)

الكتاب: 3/ 378 ، الانتصار : .210. (21)

(22) الانتصار :211.

(23)ينظر المقتضب: 156/3 ، الأصول في النحو لابن السراج: 80/3 ، عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس:85 ،شرح المفصل لابن يعيش: 463/3 ، النحو الوافي لعباس حسن: 734/4.

الانتصار : 212. (24)

الإغراب في جدل الأعراب: 54.(25)

ينظر الكتاب: 3/ 487 ، الانتصار:.231 (26)

الانتصار :231 ، وينظر رأي المبرّد في المقتضب: 290/2. (27)

الانتصار: 232. (28)

شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 229. (29)

ينظر اللُباب في علل البناء والإعراب 176/2 ،وارتشاف الضرب من لسان العرب: 393/1. (30)

همع الهوامع 391./3 (31)

الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري: 56-57 ، الاقتراح للسيوطي:.315 (32)

الإغراب في جدل الإعراب:57. (33)

ينظر: الكتاب 569/3 ، الانتصار: 241. (34)

الانتصار : 241. (35)

(36) ينظر الإغراب في جدل الاعراب :59.

(37) الانتصار: 267-268.

(38) الممتع الكبير في التصريف ، ابن عصفور الاشبيلي :441

(39) اعتراض النحويين للدليل العقلي ،د محمد السبيهين: 345.

(40) الانتصار : 215.

(41) نفسه: 215-216، ينظر رأي المبرّد في المقتضب: 2/ 253-254.

(42) ينظر: الانتصار :215 -219.

(43) نفسه : 216، وينظر في هذه المسألة آراء العلماء الذين ذهبوا مع مذهب سيبويه في كتبهم ومنهم : علل النحو لابن الورّاق :479، المفصّل في صنعة الإعراب للزمخشري، : 255، شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، 259/1.

(44) التداولية وتحليل الخطاب الجدلي : 212.

(45) الانتصار : 72.

*و(السفسطائيون) : "تيار فكري ظهر في العالم الأغريقي وقوي في أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد ، والصفة (سوفيستاس) كانت في الأصل لقب تقدير ، تعني في معناها الاشتقاقي: الحكيم والرجل ذا الكفاءة المتميزة في كل شيء" الحجاج عند إرسطو ، هشام الريفي ، بحث ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية : 54.

(46) ينظر: الحجاج والمغالطة ،رشيد الراضي : 19 .

(47) الكتاب: 3/ 323- 324 ، الانتصار :206.

(48) الانتصار : 206.

(49) نفسه الصفحة نفسها.

(50) نفسه الصفحة نفسها.

(51) الكتاب: 323/3.

(52) الحجاج والمغالطة :39.

(53) الكتاب: 440/3.

(54) الانتصار: 220.

(55) الانتصار: 220-221.

(56) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 485/3.

(57) الحجاج والمغالطة : 26.

(58) ينظر: الكتاب 3/ 429 – 430.

(59) الانتصار: 217.

DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087

(60) نفسه: 218.

(61) ينظر الكتاب 427/3 ، الخصائص ج3 ص 303 ، شرح كتاب سيبويه 175/4 ،اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ 2/ 669.

(62) المغالطات في الخطاب اليومي :مقاربة تداولية ، حسان الباهي ، بحث ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة : 412-413.

(63) الانتصار : 229.

(64) نفسه : 229- 230.

(65) نفسه :230.

(66) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي : 292-293 ، شرح المفصل 432/3 ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 4/ 215.

(67) ينظر: همع الهوامع 3/ 380 ، ارتشاف الضرب من لسان العرب 1/ 374 ، شرح المفصل 3/ 432، التكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، 3/ 47.

(68) المغالطات في الخطاب اليومي، حسّان الباهي:381، بحث ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة.

(69) ينظر: الانتصار :223.

(70) نفسه : 224

(71) الكتاب: 3/ 446.

(72) الانتصار : 243.

(73) الكتاب: 3/ 624.

(74) ينظر: الانتصار : 244 .

(75) ينظر: الانتصار : 258.

(76) الكتاب: 272/4 – 273.

(77) ينظر: الانتصار : 258.

(78) ينظر: الكتاب 4/ 409-410 ، وينظر الانتصار: 265.

(79) حجاجية الأسلوب في الخطابة السياسية لدى الامام علي، د: الزماني كمال :205.

(80) استراتيجيات الخطاب للشهري : 336.

(81) نفسه: 324.

(82) الانتصار : 231- 232.

(83) المفردات في غريب القران للأصفهاني : 380.

(84) الانتصار: 216.

(85) نفسه: 245.

(86) الكليات للكفوي : 575.

(87) الانتصار: 271.

المصادروالمراجع :

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، (1998 م).
- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب، بيروت، ط1، (2004م).
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ) تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- اعتراض النحويين للدليل العقلي ،د محمد السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط1، 2005.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلةفي أصول النحو، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط2، (1971م).
- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)حققه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق- سوريا، ط1، (1989 م).
- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت 332 هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، (1996 م).
- التداوليات علم استعمال اللغة، مجموعة من الباحثين، تنسيق وتقديم: حافظ إسماعيل علوي، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط2، (2014م).
- التداولية وتحليل الحطاب الجدلي قراءات في أُسس الحجاج وبناء الاستدلال، د. محمد عديل عبد العزيز علي، عالم الكتب الحديثة، ط1،(2016م).

DOI:10.52113/uj05/022-15/1073-1087

- الحجاج والمغالطة من الحوار في العقل إلى العقل في الحوار، رشيد الراضي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، (2010م).
- حجاجية الأسلوب في الخطابة السياسية لدى الامام علي ، د: الزماني كمال، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن،ط1، (2016م).
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.، (د. ت).
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (2001 م).
- شرح شافية ابن الحاجب، حمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، تح: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، (1975م).
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (2008 م).
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1988 م).
- اللباب في علل البناء والإعراب، بو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، (1995م).
- المفردات في غريب القران، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى ،(ت 502هـ)تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط1، 1412 هـ
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة.،عالم الكتب.– بيروت.مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، د. محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، (2004م).
- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، (1996م).
- النحو الوافي، عباس حسن، (ت 1398هـ)، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة، (د. ت).
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس سعيد الملخ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د، ط)، (د. ت).

The mechanisms of persuasion according to Ibn Walad Al-Tamimi in his book Al-Intisar by Sibawayh on Al-Mubarrad (A Hajjaj study in phonetics and morphology)

Profd.r Bassem Khairy Khudair
Assistant teacher Sima Fadel Mashkoor

Abstract

Argumentation is one of the most important communicative acts that the speaker takes to achieve his/her intended purpose of persuading the recipients. This is achieved by a set of persuasive mechanisms that aim to affect and entice the recipient through the arguments and evidences presented by the speaker. In order to refute the dissenting

opinion to build opinions and concepts consistent with the idea s/he adopts.This study seeks to reveal the argumentative mechanisms that Ibn Walad Al-Tamimi adopted in refuting the opinions of Al-Mubarrad, and the victory of Sibawayh in the phonetic and morphological issues that were mentioned in Sibawayh's Intisar book on Al-Mubarrad.
keyword : Hajjaj , Persuasion, Voice, Al-Sarf, Ibn Walad , Sibawayh